المجمع العلمي بدمشق
(مجمع اللغة العربية)

السعيد بوطاجين
جامعة تيزي وزو

نود الإشارة إلى أن التباينات المتعلقة بمختلف المصطلحات والترجمات لا تعود إلى عهد قريب. ثمة فجوات حصلت سابقا وعلى مستويات مختلفة، ونخص هنا ما لحق بالمجامع العربية قاطبة، وأما مجمع اللغة العربية في سوريا فليس سوى عينة تمثيلية لا يمكن إدانتها، لقد قدم المجمع ما عليه، كما فعلت بقية المجامع واتحاد المجامع ومكتب تنسيق التعريب والأليكسو، مع ذلك يجب التنبيه إلى بعض الخروقات التي حدثت بفعل التأسيس الغامض وقلة التنسيق والتذبذب في التعامل مع مصطلحات ومفاهيم دقيقة، ومن ثمة ظهور اضطرابات ليس من السهل تجاوزها.

جاء هذا المجمع نتيجة إنشاء الشعبة الأولى للترجمة التي عوّضت لاحقا بديوان المعارف (1919). وقد اهتم هذا الديوان بالنظر في إصلاح اللغة ووضع ألفاظ المستحدثات وتنقيح الكتب وإحياء المهم مما خلّفه الأسلاف، دون إغفال نقطتين منهجيتين قاعديّتين في مشروعه[1].

ويضيف منشور المجمع: "... وكل إليه النظر في اللغة العربية وأوضاعها العصرية ونشر آدابها وإحياء مخطوطاتها وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأوروبية. وتأليف ما تحتاج إليه من الكتب المختلفة المواضيع على نمط جديد. وعني أيضا بجمع الآثار القديمة من تماثيل وأدوات ونقود وكتابات وما شاكل ذلك ولاسيّما ما كان منها عربيّا. كما عني المجمع بجمع المخطوطات القديمة الشرقية والمطبوعات العربية والأفرنجية على اختلاف موضوعاتها." [2]

وحرصا منه على توزيع المهام توزيعا دقيقا يولي أهمية للتخصص، عمل المجمع على إنشاء ثلاث لجان.

- لجنة تهتم بالآداب العربية ولغتها وكيفيات ترقيتها.

---

1 – ينظر كرد علي محمد، أعمال المجمع العربي، مجلة المجمع، مج2، ج 13. ص 354.

2 – كرد علي، منشورات المجمع للمجلات والمجامع، مجلة المجمع، مج 1. ج1. ص 6.

- لجنة علمية وفنية تعمل على توسيع دائرة الفنون والعلوم في سوريا.
- لجنة من المتخصصين في علوم الآثار.

بيد أن هذا المجمع مرّ بتسميات مختلفة، وألحق بمؤسسات متعددة إلى غاية صدور مرسوم سنة 1960 القاضي بإنشاء مجمع اللغة العربية بدمشق.

أما الظاهر للعيان فإنه كان يسعى، في المقام الأول، إلى تطهير العربية من الدخيل وتهذيب ما مسته عجمة، والمقصود هاهنا، التخلص من المسحة التركية التي هيمنت على المؤسسات والإدارات والدواوين، ومن ثم استبدال "الأجنبي" بكلمات تعيد للغة الدواوين أناقتها. كما أشير إلى ذلك في مجلة اللسان العربي:

"ولا يخفى أن مجرد وضع (المجمع) لهذه الكلمات لا يفيد الفائدة المرغوبة ما لم يتناولها ألموما إليهم فيستعملونها في كتاباتهم ويزيلوا خشونتها أو غرابتها بواسطة التداول والتخاطب والتراسل بينهم، وإذا استعمل أحدهم هذه الأوضاع الجديدة، حسن أوّلا أن يتبعه بأصله القديم، فيزيد بذلك وضوحا وشيوعا بين الناس.. ونحن على يقين من أن ما اخترناه للكتّاب الأفاضل من هذه الأوضاع والتعابير الجديدة لم يكن خير ما يقال وأفضل ما يعول عليه، إذ قد يخطر لبعضهم كلمة أو تعبير خير مما وضعنا واخترنا. فله أن يستعمل ما ارتآه هو كما أن لغيره أن يستعمل ما ارتأيناه نحن فتحيا الكلمتان معا أو إحداهما التي تكون أفصح وأصلح." [1]

ثبتنا هذا المقطع إملائيا لما له من أهمية في معرفة منطلقات المجمع وطرائق عمله، وعلينا الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بوضع المصطلح، أو بعملية استبدالية متعلقة بالترجمة أساسا، وذاك يعني أننا أمام جهد مزدوج يحتاج إلى دراية مؤثثة معرفيا وغاية في التشعب: الترجمة والوضع في الوقت ذاته، ما يتطلب بالضرورة دقة منهجية قادرة على التأسيس المفهومي والمصطلحي، سواء بالاحتكام إلى "الإحياء" أو "التأليف"، إلى "إحياء المهم" أو الاجتهاد في وضع ما يقابل المصطلح "الدخيل" حتى يتسنى له تيسيره بتخليصه من اللغة التركية وتراكيبها.

نستنتج من المقطع النووي، الذي سيوجّه الجهود اللاحقة، ما خلاصته:

- ضرورة وجود علاقة التزامية بين الوضع والتداول.
- المجاورة بين الجديد والقديم (الدخيل).
- نسبية اختيار المصطلحات.

---

1 – ميناجيان كيفورك، حول فكرة تدريس علم المصطلحات في الجامعات، مجلة اللسان العربي، مج 6، ص 1968. عن د. محمد علي الزركان. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998. ص 117.

- امكانية استعمال مصطلحات أو كلمات أخرى بديلة يراها صاحبها أنسب.
- احتمال تعايش كلمتين معا.

يبدو هذا النهج غير واضح المعالم، وقد تكون له مبرراته السياقية، كالحاجة الماسة إلى تحقيق الذات بسبب شعور في الذوبان في المعاجم الغيرية التي غدت محلّ مساءلات ونفور.

ثمة تسويغات مؤسسة على مرجعية مركبة، وإن كان المسكوت عنه يمثل الجوهر، كون التجليات اللفظية الواردة في مجلة اللسان العربي تضمر أكثر مما تصرّح، وقد يكون مردّ ذلك تفادي الخطاب الفظ الذي يحتكم إلى نزعات أخر، غير علمية وغير مدرسية.

مع ذلك نسجّل قصورا واضحا على مستويين اثنين على الأقل: المستوى المنهجي والمستوى الرؤيوي.

أمّا الأول فقد اتسم بالنزعة التعميمية من حيث أنه لم يضع خطة بيّنة يحتكم إليها المصطلحيون واللغويون. لا توجد رؤية صافية في التعامل مع المتواتر قصد اقتراح البدائل الفرضية.

لقد ترك المجمع فراغا للاجتهاد والتأويل، وهذا واضح للعيان ولا يحتاج إلى مجهود كبير كيما نثبت صحّته.

يوحي غياب المعايرات التمثيلية ببعض الميوع، إذ لم يضع المجمع قواعد دقيقة تحدّد المصطلح وقيمته المفهومية والمعرفية، كما أنه أغفل الطرق الكفيلة بالوضع، والقوانين التي يجب أن تتبع لضمان قوّته الدلالية ومدى صلاحيته أو ديمومته. لذا اقترب الطرح المجمعي من الطرح العاطفي، رغم ما يبدو عليه من جدية ليست مؤهلة بالضرورة لحل معضلة بهذا الحجم.

نلاحظ أن المجمع العلمي العربي تعامل في منشوره بطريقة مدعاة إلى المساءلة لعدة أسباب.

أولا: القفز على مجهودات القدامى.

ثانيا: إغفال طروحات المناطقة ودورهم النيّر في الترجمة والتأسيس وإزالة اللبس عن مفاهيم ظلت عصية الإدراك.

ثالثا: عدم الاستفادة من طروحات الفلاسفة التي تناولت بالدرس مسألة المصطلح.

رابعا: إغفال فجوات المصطلحيين السابقين تفاديا للوقوع فيها.

خامسا: إهمال الجسر الرابط بين "القديم" و"الحديث" احتراما للنمو الحلزوني للمعارف الإنسانية.

تنضاف إلى ذلك سلبيات أخرى قد تؤثر في مستقبل المصطلح. ومن ذلك:

أولا: الاعتراف بأن المصطلحات الموضوعة هي مصطلحات مرحلية، ما يؤكد هشاشة الأسس التي قعّدت لها.

ثانيا: فتح المجال للاجتهاد قصد وضع بدائل متفق عليها، وذلك ما سيؤدي إلى تعدد المصطلحات التي تقابل مفهوما واحدا فيزيد الأمر تعقيدا.

ثالثا: السماح بتعايش مصطلحين أو أكثر للتدليل على المفهوم ذاته.

يؤكد هذا التردد الهوّة الفاصلة بين المقترحات والصرامة العلمية التي تمتاز بالانضباط المنهجي وصفاء المنطلق، وهي أسباب كافية لتشتيت المجهودات، لأن هذا التسامح، الذي يبدو غير مبرر علميّا ومنهجيا. سيدخل المصطلح الجديد في متاعب أخرى أكثر تعقيدا. بمعنى أن التنويعات المحتملة التي تبيح كثرة المترادفات، إن وجدت هناك مترادفات حقيقية، ستعمل، دون قصد، على إغراق المصطلح في سديمية أخرى تتطلب وقتا للخروج منها، وبمجهودات مكلفة.

التفت المجمع، في بداياته الأولى، إلى المحيط الخارجي، وإلى الأجهزة الرّسمية خاصة، فقام بتعريب ما رآه ضروريا، وقد أشار إلى ذلك في مجلته ومقررات جلسة 25 – 1 – 1922.

وللتدليل على نوعية ما قام به، نورد هذه العيّنات التمثيلية، محاولين تفادي إعادة مساءلة المقاييس التي تم الاحتكام إليها أثناء تقديم هذه المقترحات:

القسم الأول		القسم الثاني		القسم الثالث	
كلمات عرّبت وحوّلت عن أصلها		كلمات عدّلت بعض التعديل		كلمات مختلفة	
وضع قديم	وضع جديد	وضع قديم	وضع جديد	وضع قديم	وضع جديد
1) النافعة	ديوان العمائر	1)دائرة الداخلية	دائرة الملكية	1) ماصة	مكتب
2) الطابون	ديوان التمليك	2)دائرة العدلية	دار العدل	2) قاصة	خزانة
3) الويكرو	ديوان الخراج	3)دائرة المالية	قلم المال	3)باس باس	ممسحة
4)البوليس	الشحنة أو الشرطة	4)دائرة انحصار الدخان	شعبة حصر الدخان	4)دوسية	اضبارة أو ملف
5)معاون بوليس	رفيق الشحني	5)القائمقام	القيم	5)روزنامة	تقويم
6) سر قوميسير	مفوض أوّل	6)دائرة التنظيم	لجنة إصلاح الطرق	6) زبل	منبه
7)سيفيل قوميسيري	مفوض تحري	7)دائرة المواصلات	لجنة النقل	7) صوبا	مدفأة
8)سيفيل بوليس	فارس شحني	8)مأمور الأجراء	المنفذ		
9)دائرة الهندسة	لجنة التخطيط	مأمور سجل	مسجل		
10)الدورية	العسس				

تحيل القراءة العابرة على إشكال واضح، ولنأخذ على سبيل المثال الأرقام: 4، 5، 6، 7، 8 من القسم الأوّل. سنلاحظ أن هذه البدائل غير مستقرة، وقد تم خرقها أثناء الوضع تماما. إذ تم اقتراح الشحنة أو الشرطة كمقابل للبوليس، أمّا الرقم ثمانية فيتحول فيه البوليس إلى فارس، مع العلم أن لكليهما خصوصيته وحقله الحرفي. ويبرز الرقمان 6، 7 تعارضا في كيفية التعامل، إذ أن لفظتي سر وسيفيل يحملان المعنى ذاته، ما يؤدي حتما إلى تضارب في أشكال الاستثمار وغموضها.

ويبدو القسم الثاني مثل الأول تماما، مع بروز مسافة دلالية جلية. لقد تم، في الأمثلة 1، 2، 3، 4 التعامل بطرق مبهمة مع اللفظ الواحد. وفي الوقت الذي تم الاحتفاظ بلفظة دائرة في المثال الأول، تم استبدالها في الأمثلة اللاحقة بثلاث ألفاظ أخرى: دار، قلم، شعبة، وهي تباينات كفيلة بتشتيت الاستعمال.

ينضاف إلى ذلك عدم مطابقة البدائل للأصول من الناحية المعنوية، إن دائرة الملكية ليست دائرة الداخلية، كون البديل قائما على التخصيص والأصل انبنى على التعميم، ما يعني أن اللفظ الثاني مشمول في الأول لأنه جزء منه، ولا يمكن للجزء أن يحل محل الكل. الشيء ذاته بالنسبة للمثال رقم 6، الذي يبدو فيه اللفظ المقترح غير مُسَاوٍ معنويا ووظيفيا للفظ البدئي، لأن لجنة إصلاح الطرق لا تعادل لجنة التنظيم، ولا يمكن أن تحل محلّها لأنها فرع من الأصل، أي أنها معنى تحتي مضمن في معنى أكبر، أو وظيفة من الوظائف الصغرى التي تشكل مجتمعة وظيفة كبرى مسندة إلى دائرة التنظيم.

أما الملاحظة الأخرى فتكمن في استبدال دائرة بلجنة، وهو انزلاق معجمي آخر لا شيء يسوّغه، وهكذا سيغدو لفظ دائرة موضوعا للبحث المصطلحي: ولا نعتقد أنه بمقدور كلمات: دائرة، دار، قلم، لجنة التدليل على الشيء ذاته، ولا يمكن لاحداها الحلول محل الأخرى إلا اعتباطا، أو بالتأسيس على عقد يراعي السياق. ومع ذلك، لا يمكن لكلمة لجنة إلا أن تتجاور دلاليا مع دائرة، لا أن تلغيها لأنها فرع منها لأن لجنة إصلاح الطرقات، تقلل من وظيفة التنظيم، التي تبدو، على مستوى التجلي أكثر تعقيدا، وأكثر شمولية.

والظاهر للعيان أنه لم يتم الرجوع إلى الأصول، عكس ما ورد في البيان، لأن لفظة دائرة أقرب إلى العربية من لجنة، فالأولى منسوبة إلى الدار، أو البيت، في حين أن الثانية هي كلمة يونانية، ومعناها الجامعة التي توكل لها مهمة، أو "جماعة يجتمعون للنظر في أمر يرضونه"[1]. ما يقودنا إلى القول أن استبدال الاستعمال التركي بالوضع الاغريقي لا يضمن أفق الترجمة والتعريب، بل إنه من غير اللائق، والحال هذه، الحديث عن ترجمة إلى العربية، بل هناك ترجمة للفظة دار[2] من العربية إلى لغة أجنبية.

أما القسم الثالث، الوارد في الجدول، فقد اعتمد المقابلة بين التركية والعربية، محاولة منه للتخلص من هيمنة الإرث العثماني على المؤسسات قاطبة، وهي كلمات قاموسية تدخل في إطار الاشتغال على الجاهز.

---

1 – المنجد في اللغة العربية المعاصرة ط1، دار المشرق، بيروت 2000، ص. 1273. أما الفعل لجن فقد ورد في "أساس" البلاغة بمفهوم خلأ وتلزّج.

2 – "ولا تخرج من دائرة الإسلام حتى يخرج القمر من دارته وهي هالته. وتديّرت المكان: اتخذته دارا (...) ورجل داريّ: لا يبرح داره (...) ونزلنا في دارة من دارات العرب وهي أرض سهلة تحيط بها جبلة. وكل موضع يدار به شيء يحجزه فهو دارة(...) وفلان ما تقشعرّ دائرته، وما تقشعر شواته إذا لم يجبن، وهي الشعر الذي يستدير على الرأس." الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت 1998، ص. ص. 301. 302.

يقول محمد علي الزّركان معلّقا على مجهود المجمع العلمي العربي بدمشق: نلاحظ أن كثيرا من هذه التسميات الجديدة التي اختارها المجمع ليست أفضل من التسميات القديمة ولا أكثر دلالة منها على المدلول. بل يمكن القول إن كثيرا من هذه التسميات التي يظن أنها أصح من سابقاتها، قد ماتت واندثرت ولم يعد لها وجود في دواوين الدولة ومؤسساتها، لأن الناس ما ألفوا استعمالها بل استثقلوها." (1)

ثمة جهد حقيقي لا يمكن التنكّر له، وهو جهد فردي أحيانا، سبق أعمال المجمع بسنوات وتم تقييده دون مناقشته، أي دون أن يكون موضع مساءلة أصلا. ولم يكن هذا الاجتهاد المعزول فائضا، إذ أنه سيسهم في تقوية أعمال المجمع وتطعيمه بخبرات ذات مؤهلات راقية. نذكر في هذا السياق ما قام به حسني سبح والشيخ عبد القادر المغربي وجميل صليبا والأب أنستاس ماري الكرملي ومصطفى الشهابي وأبو قيس عز الدين التنوخي وأحمد تيمور وغيرهم، مع أن قيمة هذه الجهود المبعثرة ستربك القارئ لانعدام التنسيق الذي أدى إلى اقتراحات متباينة من باحث إلى آخر.

نشير إلى أن المجمع والباحثين، على تنوع تخصصاتهم، لم يفردوا مجالا للبحوث اللغوية، ونقصد في هذا المقام الاكتفاء بالتركيز على الطب والزراعة وبعض المسائل التي لها علاقة بالصناعات (كما فعل عز الدين التنوخي في وضع مصطلحات أجزاء الدرّاجة)، مع غياب شبه كلّي للحقل اللساني، رغم أن هناك مجموعة كبيرة من اللغويين التي أسهمت في الترجمة العلمية والتعريب بالتنسيق مع الأفراد والمجمع معا.

خلاصة: لسنا في مقام توجيه انتقادات لباحثين يمتلكون مؤهلات علمية كبيرة، وقد عملوا على تخليص العربية من التبعية، منبهين إلى إشكالات وجب التفكير فيها جديا لترقية هذه اللغة. مع ذلك نسجل على المجمع:

- التساهل.
- عدم الانضباط المنهجي.
- التردّد.
- ضعف التنسيق.
- الإفراط في التنظير ومدح اللغة العربية، وهو جهد كلامي لم تحيّنه الممارسة، ومن هنا غلبة القول على الفعل.

1 – الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث. ص. 120.